المصـــــدر :	الجزيرة		
التـــاريخ :	04-12-2007	العـــدد :	12850
الصفحـات :	44	المسلسل :	348

العلاقات السعودية المصرية.. تاريخ مشرف ومستقبل مزدهر

د. أحمد العثيم - كاتب اقتصادي

تشكل العلاقات السعودية المصرية ركيزة الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وتضرب بجذور في التاريخ، بل إنها قديمة قدم التاريخ نفسه، وتأتي الطفرة الهائلة في العلاقات الراهنة بين الدولتين، امتدادا طبيعيا لهذه العلاقات الأزلية والراسخة، وإذا حاولنا تتبع هذه العلاقات فإنها ستعود بنا إلى زمن أبي الأنبياء (إبراهيم) عليه السلام، وابنه أبي العرب (إسماعيل) عليه السلام، ثم يأتي التلاحم الجغرافي حيث (سيناء) همزة وصل، والبحر الأحمر، ووحدة الدين الإسلامي واللغة العربية والانتماء للوطن العربي، والتطابق في العادات والتقاليد.. والتماثل في الآلام والآمال.

فمنذ توقيع اتفاقية 1936م والتي اعترفت فيها مصر بالسعودية كدولة مستقلة ذات سيادة، وعلاقات الدولتين، في تصاعد مستمر، يبرز ما تتمتع به هذه العلاقات من خصوصية وعمق في الروابط الأخوية الحميمة بين البلدين والشعبين السعودي والمصري، وما يربط بينهما من توافق حيث كان لهذا التوافق أثره البناء في الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وهو ما برز في العديد من المناسبات، كإنشاء جامعة الدول العربية عام 1945م، كرمز لوحدة العرب وترابطهم، والقضاء على كل المشروعات والمخططات الخارجية التي استهدفت تقسيم المنطقة تحت مسميات مختلفة، كما برز في أعظم مظاهره في حرب العاشر من رمضان، السادس من أكتوبر 1973م حيث قام جلالة الملك فيصل بدور عظيم وتاريخي من خلال قيادته للدول العربية المصدرة للبترول وقيامها بقطع الإمدادات البترولية وكان لذلك أكبر الأثر في تعزيز انتصار مصر ومكانة الدول العربية والإسلامية عالميا.

ومع تولي الرئيس محمد حسني مبارك الحكم في أكتوبر 1981، تعامل مع وضع العلاقات المصرية مع الدول العربية بحكمة، وأخذ زمام المبادرة لتقريب وإعادة العلاقات مع الدول العربية، وتمت عدة إجراءات لدعم روح الأخوة العربية، والتأكيد على عروبة مصر وأهميتها للأمن القومي العربي، البداية كانت مع قيام فخامة الرئيس بزيارة للمملكة عام 1982م، للتعزية في وفاة الملك خالد -رحمه الله- وبعدها توالت زيارات فخامته، حتى عادت العلاقات المصرية مع الدول العربية إلى سابق عهدها عامي 1986 و1987م، وهو ما كان له أثره البارز على قدرة الدول العربية على احتواء وإدارة الأزمات التي واجهتها المنطقة فيما بعد.

ولعل أخطرها أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت، 1990م، حيث كان للتنسيق السعودي - المصري، أكبر الأثر في تحرير الكويت، كما كان له دوره في تنظيم وتوحيد الجهود العربية في الدفاع عن الحقوق والمكتسبات العربية في الأراضي المحتلة، وقيادة قاطرة الإصلاح والتطوير في العالم العربي، واحتواء ما يواجه المنطقة من أزمات وإفشال ما يدبر لها من مخططات، كان آخرها ما شهدته لبنان، ونجاح القيادتين السعودية والمصرية، في إدارتها بحكمة كانت محل تقدير الجميع.

وتكتسب العلاقات السعودية المصرية أهميتها من الصلات القوية التي تربط القيادتين السعودية والمصرية، التي تحرص كل الحرص دائما على تطوير كافة جوانب العلاقات بين البلدين. ولعل أبرز دليل على عمق العلاقات السياسية بين البلدين أن عام 2007م قد شهد أربعة لقاءات قمة بين الرئيس مبارك والملك عبدالله بن عبدالعزيز، الأولى كانت في الرياض في 27 فبراير الماضي، وتناولت مجمل العلاقات وتطورات الأوضاع في المنطقة والإعداد للقمة العربية بالرياض. والثانية كانت خلال فعاليات القمة العربية، والتي عقدت في الرياض في مارس الماضي، وشهدت تنسيقا متميزا بين القيادتين المصرية والسعودية، بما انعكس على نجاحها في الخروج بمختلف القضايا إلى بر الأمان، للدرجة التي اعتبرها الجميع وأحدة من أنجح القمم العربية طوال تاريخها. أما القمة الثالثة فتمت خلال زيارة خادم الحرمين إلى مصر في 26 يونيو الماضي عقب جولة أوروبية لخادم الحرمين شملت إسبانيا وفرنسا وبولندا، والأخيرة هي زيارة الملك عبدالله لمصر بعد جولته الأخيرة والتي زار فيها كل من المملكة المتحدة وإيطاليا وألمانيا وتركيا.

ومن الجدير بالذكر، أن الدور المصري والسعودية يتكاملان ولا يتنافسان، فنحن نتحدث عن دورين كبيرين لركيزتين أساسيتين في العمل العربي المشترك، وهذا التكامل يصب لصالح الأمة العربية وقضاياها وتحدياتها وتطلعاتها وأن موقف الرئيس مبارك وخادم الحرمين الشريفين هو موقف كالعهد به دائما يتطابق فيما يتعلق بقضايا العمل العربي وما يواجهه من قضايا وأزمات.

فالعلاقات المصرية السعودية علاقات نموذجية بين دولتين عربيتين لهما مكانتهما المتميزة إقليميا ودوليا، تجسدت هذه العلاقات المتميزة في التنسيق والتشاور المستمرين اللذين تجريهما قيادتا الدولتين في مختلف القضايا العربية والإسلامية التي تحظى باهتمامهما المشترك، وعلى رأسها قضايا العراق وفلسطين والملف السوري اللبناني،

وتطابق مواقف الدولتين منها، وذلك من أجل التوصل إلى حلول عادلة لتلك القضايا تحفظ حقوق الشعوب والدول العربية وتصون الأمن القومي العربي.

وتزيد أهمية التوافق السعودي - المصري، في ظل طبيعة الآثار التي رتبتها المتغيرات الدولية والإقليمية على الأمن القومي العربي، والتي تضاعف من مسؤولية الدول الفاعلة على الساحة العربية، وخاصة المملكة ومصر، وتفرض عليهما تعزيز علاقاتهما، باعتبارها ركيزة للأمن والاستقرار في المنطقة لحماية الأمن القومي، والنظام الإقليمي العربي ضد ما يهدده من مخاطر.

وسياسيا، فإن ما شاهدته المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن تنسيق وتعاون السياسة الخارجية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، عربيا وإسلاميا وعالميا، والتنسيق بين مؤسسات وأجهزة الدولتين في مختلف المحافل، الثنائية والإقليمية والدولية، من شأنه أن يزيد الوزن الدولي لكلا الدولتين، ويؤكد ويعكس القوى التي تملكانها، بما يفرض على الدول الأخرى أن تعيد حساباتها حين تضع سياستها إزاء الدولتين، بل والأمة العربية بصفة عامة.

هذه العلاقات السياسية القوية والعميقة كان لها أكبر الأثر في تنامي العلاقات الاقتصادية بين البلدين؛ حيث نجد أن المملكة العربية السعودية تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد المصري، حيث تعتبر المستثمر الأول عربيا، بجملة استثمارات تبلغ نحو 7 مليارات جنيه، في عدد من المشروعات تصل تكلفتها الاستثمارية إلى 28 مليار جنيه، ويبلغ عددها نحو (1015) شركة تتقسم 977 شركة كاستثمار داخلي و38 شركة كاستثمار في المناطق الحرة، تركز في قطاعات الصناعة

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 04-12-2007 العـــدد : 12850
الصفحـات : 44 المسلسل : 348

39,5٪ والسياحة 28,6٪ والخدمات المالية 15,47٪ بينما بلغ استثمار المناطق الحرة في القطاع المالي 42,2٪ والقطاع الصناعي 36,9٪ والقطاع الزراعي 10٪.

وتعتبر السعودية المستثمر الأول على المستوى العربي والأجنبي في البورصة المصرية بإجمالي استثمارات تبلغ نحو 20٪ من قيمة الاستثمارات في سوق الأوراق المصرية، وفيما يتعلق بالاستثمارات المصرية في المملكة فإن إجمالي عدد المشروعات المصرية المنشأة برأسمال مصري بلغ نحو (701) مشروع منها 522 مشروعا برأسمال مصري 100٪ بينما بلغ عدد المشروعات المصرية السعودية المشتركة (180) مشروعا وبلغت قيمة رأس المال المستثمر في هذه المشروعات خلال الفترة المشار إليها نحو 5,4 مليار ريال. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 10,7 مليار ريال، تنقسم إلى 7,7 مليار ريال صادرات المملكة إلى مصر و3 مليار ريال واردات المملكة من مصر بمعدل نمو 62٪ وتتمثل الصادرات المصرية إلى المملكة في منتجات الحديد والصلب والأثاث الخشبي والأدوية والمنتجات الغذائية والعصائر والخضروات والفواكه الطازجة، فيما تشمل الواردات المصرية من المملكة السولار والبوتاجاز والمنتجات البترولية الأخرى.

وعلى الرغم من ذلك إلا أننا يمكننا القول: إن متانة وقوة العلاقات السياسية والتاريخية بين البلدين لم يتم ترجمتها بعد اقتصاديا، فعلى الرغم من التقدم في المستوى الاقتصادي، إلا أن مستوى أرقام المعاملات لم يصل بعد لما هو مأمول، وهنا يقع على عاتق رجال الأعمال في البلدين مسؤولية تنمية هذه العلاقات التجارية والاستثمارية، والتي تجسدت في الدور المهم لمجلس الأعمال المصري السعودي المشترك، في إنشاء الشركة القابضة المصرية السعودية لترويج الاستثمار في البلدين في دول أخرى، وأيضا سعى المجلس للتأكيد على تيسير الإجراءات الخاصة بحصول رجال الأعمال على تأشيرة دخول للبلدين، وتحديد المشروعات الصناعية التي تقام بين البلدين والتي يتم فيها تحقيق التكامل سنويا بين البلدين، يتم فيه تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال المستثمرين، وتيسير إجراءات تسجيل الأدوية والمستحضرات والمستلزمات الطبية، والنظر في إمكانية اعتماد المواصفات والمقاييس المعتمدة في البلدين لحين صدور نظام موحد لها. وعلى صعيد الشعبين والعلاقات الثقافية والاجتماعية بين المملكة ومصر، فهناك تزايد في أعداد المصريين العاملين في السعودية، حيث يبلغ عدد المصريين العاملين بالسعودية نحو مليون عامل، كما يصل عدد المعتمرين المصريين سنوياً نحو المليون ونصف المليون معتمر، وفي المقابل يبلغ عدد السائحين السعوديين لمصر نحو نصف مليون سائح سنوياً، حيث تأتي السياحة السعودية في المرتبة الثانية عربياً، هذا بجانب نحو 300 ألف مواطن سعودي يقيمون في مصر لعمل أو للدراسة.

أما الجانب الثقافي من العلاقات فهو مزدهر جدا ويظهر ذلك جليا من دور الملحقية الثقافية لسفارة المملكة في القاهرة، حيث أن لها دوراً بارزاً في إثراء الحياة الثقافية في مصر، بمشاركتها في العديد من المحافل الثقافية؛ فعلى سبيل المثال فإن للملحقية نشاط في إقامة المعارض وهي معارض دائمة للكتاب متمثلة في المعرض الدائم للكتاب السعودي في مقر الملحقية الذي يحتوي على أحدث الإصدارات السعودية في مختلف المجالات العلمية والمعرفية، والمعرض الدائم للمصحف الشريف في مقر الملحقية ويحتوي على ترجمة معاني القرآن الكريم لنحو أربعين لغة عالمية، بالإضافة إلى إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

كما تشارك الملحقية في معارض الكتاب التي تقام في رحاب جمهورية مصر العربية مثل معرض القاهرة الدولي لكتاب الطفل، ومعرض القاهرة الدولي للكتاب، والمعرض الدولي لمكتبة الإسكندرية، والمنتدى الدولي للكتاب في القلعة.

كما تساعد العلماء والمفكرين والأدباء السعوديين الزائرين لجمهورية مصر العربية، لحضور المؤتمرات والندوات، أو لإلقاء المحاضرات وإقامة الأمسيات الأدبية، وما يستلزمه ذلك من تنسيق وإعداد مع وزارة الثقافة المصرية عبر مؤسساتها الثقافية المتنوعة، لإنجاح الفعاليات الثقافية السعودية على أرض الكنانة.

كما أن للملحقية نشاطاً متميزاً في الإهداء والتبادل لأحدث الإصدارات العلمية والفكرية والأدبية بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الثقافية في كلا البلدين الشقيقين – المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية – وتفعيلا لهذا البرنامج الثقافي المهم، فقد أهدت الملحقية الثقافية مؤخراً عدة جهات علمية وثقافية داخل جمهورية مصر العربية بعضاً من أبرز وأحدث النتاج العلمي والثقافي السعودي. وفي إطار التبادل والتواصل الثقافي بين البلدين ولما تتميز به المملكة من مكانة خاصة لدى مصر فقد استضافت مصر عام 2006م الأيام الثقافية السعودية، والتي تعد تظاهرة ثقافية سعودية استضافتها مصر على مدى 15 يوماً بالقاهرة، و5 مدن أخرى هي الإسكندرية، والبحيرة، ودمياط، والفيوم، والإسماعيلية بمشاركة أكثر من 45 مثقفاً وكاتباً سعودياً إلى جانب فرق شعبية وفنية، وقد شملت التظاهرة تنوعاً ثقافياً كبيراً يشمل الفنون التشكيلية والتراث والفلكلور السعودي ومعارض خاصة بالكتاب ومعرضا للحرمين الشريفين والأماكن المقدسة وأدباء وشعراء ونقاد وفنانين ومفكرين وناشرين، كل ذلك من أجل عمل حوار فكري وثقافي لتفعيل التواصل بين البلدين وتبادل الخبرات.

وكانت هذه التظاهرة نقطة تحول كبيرة في العلاقات الثقافية المصرية السعودية؛ حيث تعد هذه المناسبة الثقافية هي الأضخم من نوعها التي تستضيفها مصر بعد استضافتها لأيام الثقافة الصينية والتي كانت أقل بكثير في حجم فعالياتها من أيام الثقافة السعودية.

ومما لاشك فيه أن التبادل المعرفي والعلمي والثقافي بين البلدين الشقيقين السعودية ومصر يرسخ العلاقات الثقافية بين المثقفين العرب في كلا البلدين، كما أنه يعد مزيداً من الجسور العلمية والفكرية بين رموز الإبداع السعودي والمصري.

وبالتالي، فالمتتبع لمسيرة الدبلوماسية السعودية في مواجهة كثير من الأحداث وفي سعيها نحو تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، ليس فقط لشعبها، ولكن للعالم أجمع، يدرك أن ما تحقق لها من نجاح وتقدم يؤكد نضج تجربتها، القائمة على إدراك دقيق للتوازن بين عناصر قوتها الوطنية وتفاعلاتها الخارجية، وفي مقدمة هذه التفاعلات علاقاتها مع شقيقاتها من الدول العربية، وفي القلب منها مصر.

وفي النهاية، يجب التأكيد على أن عمق العلاقات بين البلدين لا يكفي لإيضاحها بعض سطور، وأن الدور (السعودي – المصري) المناط به حماية النظام الإقليمي العربي وصيانة أمنه القومي، لن يتحقق إلا من خلال استراتيجية شاملة، تبنى على أسس سليمة تأخذ في اعتبارها كافة الاحتمالات والتصورات وفقا للمتغيرات والمستجدات الحالية والمستقبلية. وفي ضوء الإمكانيات المتاحة للدولتين، من خلال تعزيز وتوثيق وتعميق العلاقات بين البلدين والشعبين، وصولاً إلى تكوين نواة صلبة لنظام إقليمي عربي أكثر فاعلية، وقدرة على تجاوز أزماته الداخلية والخارجية لما فيه من تحقيق مصالح الشعبين والأمتين العربية والإسلامية.

Email:asa5533@hotmail.com